العاملون في اسرائيل، علماً بأن الانتاجية العمالية في اسرائيل أعلى بكثير مما هي في المناطق المحتلة. ويتبين في النتيجة أن المؤسسات الصناعية في اسرائيل تمكنت من احتلال الموقع المفضل محققة الفوز بالأولوية في تجنيد الأيدي العاملة من المناطق المحتلة، حيث أن في وسعها أن تدفع أجراً أعلى إذا دعت الحاجة. أضف إلى ذلك أن المنتجات الاسرائيلية تتطلب طاقة عاملة أقل بكثير مما تتطلبه المنتجات المماثلة في المناطق المحتلة، نظراً للتراكم الاقتصادي الناجم عن عمليات الانتاج بالحجم الكبير.

أما النقص في اليد العاملة الماهرة في المناطق المحتلة، فكثيراً ما اعتبر معوّقاً يعرقل نمو الصناعة. وهذه في الواقع مفارقة ساخرة عصية على الفهم، حيث أن الفلسطينيين طالما اشتهروا بتصدير اليد العاملة الماهرة المدربة إلى معظم بلدان الشرق الأوسط. على أن النظر عن كثب إلى القوى المحركة لسوق العمل في المناطق المحتلة يكشف عن عاملين قويين للغاية يؤديان إلى الاستنزاف المستمر للطاقة العاملة في المناطق المحتلة، وهما:

أولاً: لقد تضررت الأجور الحقيقية كما تضرر المستوى المعيشي حين غطس الاقتصاد الاسرائيلي في لجة التضخم منذ أوائل السبعينات. ولقد تزامن هذا مع ازدهار اقتصادي وطفرة في كل من الأردن وبلدان النفط. وهذا الوضع دفع أعداداً غفيرة من الأيدي العاملة الماهرة في شتى الحرف والمهن لترك أعمالها ومغادرة أهلها، والسفر إلى البلدان المجاورة. لقد ابتدأت هجرة العمال في أوائل السبعينات، ولا تزال مستمرة حتى الآن بكامل زخمها(*). وان العمال المهاجرين من هذه الفئة هم في الغالب من أمهر العمال في مختلف المهن والقطاعات.

ثانياً: بالاضافة إلى الهجرة إلى البلدان العربية، هناك ــ كما شرحنا من قبل ــ الأعداد الكبيرة من العمال المهرة الذين يعملون في اسرائيل. وبحكم موقعهم هذا، لابد من طرحهم جانباً من سوق العمل المحلي عملياً، وإن كانوا لا يزالون يعيشون في منازلهم في المناطق المحتلة.

هذان النوعان من تحرك القوى العاملة أديا إلى استنزاف معظم العمال المهرة والمدربين في المناطق المحتلة. ولكن، بسبب الطبيعة العائلية للصناعات في هذه المناطق، وحجمها الصغير، فإن هجرة العمال إلى الخارج لم تسبب أضراراً كبيرة لتلك الصناعات.

وللمسألة وجهها الايجابي كذلك. فارتفاع أجور العمال كانت له تأثيرات ايجابية على مسار النمو الاقتصادي في المناطق المحتلة. ففي المقام الأول، أدى الأمر إلى حمل الصناعيين وسواهم من رجال الأعمال على تحديث آلياتهم واستيراد ماكينات عصرية

(*) حسب الاحصاءات المتوافرة لدى وزارة العمل في عمان، فإن ٢٢ ألف عامل هاجروا من الضفة الغربية إلى البلدان المنتجة للنفط خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٧، وزهاء ١٣ ألفاً من عمال الضفة الغربية هاجروا إلى الأردن نفسه.